



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧١/٦/٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مناقشات لجنة القوائم الأساسية للدستور :

## الشرعية الإسلامية أساس لنصوص الدستور حدود للحرية والمحاسبة على الكسب غير المشروع

كتب رجب محمود :

مفتحة لجنة القوائم الأساسية المنعقدة من لجنة الدستور اجتماعاً امس برئاسة السيد هاشم بقوى رئيس مجلس الشعب وقد نعمت اعضاء اللجنة من تصوراتهم واقتراحاتهم بشأن مشروع الدستور الدائم للجمهورية بحر الحماسة ، وكان اول المتحدثين في الجلسة المستشار عبد العليم الجندي الذي طالب بان تكون القوائم الاساسية هي الاساس لنصوص الدستور وقال الشيخ احمد حسن الباقوري انه لا بد من النص في الدستور على حدود للحرية حتى لا تتحول الى مفرق ، وان يلبق قانون من اين لك هذا ، وان تتم المحاسبة على الكسب غير المشروع . واشار هاشم سليم الى ان البقرة ليست بالشموس التي ستؤرخ في الدستور وانما الجدة فمن يصح تطويل هذه النصوص . وطالب بالتنصت في تنفيذ

واقع حتى وان يصاغ الدستور على هدى الميثاق وبينان ٣٠ مارس والبيانات التي قدمها الرئيس السادات .

وطالب الدكتور نعيم عطيه بالا توسع فيود على الحريات الا بقوانين صريحة ثم قال ابراهيم هاشم : يجب ان يبين الدستور بوضوح وتحديد الحالة التي يباح فيها تعطيله وقيام الاحكام العسكرية ، وان يكون ذلك فقط في حالة الحرب . وطالب نبيل صفقر بان ينص في الدستور على ان مصر دولة اسلامية ديمقراطية اشتراكية عربية .

واشار عبد السلام بليغ الى ضرورة النص على كرامة المواطن باعتبارها حقاً له ، وواجباً عليه .

وطالب الدكتور قاسم القولي بالنص في الدستور على واجب كل فرد في العمل على تحرير الارض وارجاع الحق للمتعب وطالبت بئينة الطويل بان ينص الدستور على حق الانتخاب الاجباري للمرأة .

وفي نهاية اجتماع اللجنة تقرر تشكيل لجان لجمعية تعدد اجتماعاتها صباح اليوم وهي لجنة الحريات العامة ، ولجنة للمقومات الاجتماعية ولجنة للمقومات السياسية ولجنة للمقومات الاقتصادية ولجنة للمقومات الخلقية ■

الملكية الدستورية .

وتال الدكتور رفعت المحجوب انه يجب

النص في الدستور على ان الاساس الاقتصادي والاجتماعي للدولة هو النظام الاشتراكي وتوليف الحماية له .

وطالب صبري القسافي بان تكون الشريعة الإسلامية اساساً لكل تشريع ، وان يكون القرآن والسنة هما مقومات الاطار الخلقى للمجتمع .

كما طالب الشيخ محمد خاطر مفتي الجمهورية العربية المتحدة بان ينص في الدستور على ان من يخالف القناتون يعاقب ، وان تصاف الى النصوص ما يكتل تنفيذها وحمايتها .

واكد ابراهيم محسن ضرورة ان يتضمن الدستور نصاً صريحاً باعتبار الشريعة الإسلامية اسماً رسمياً في كل تشريعات الدولة بحيث يرجع اليها عند بحث دستورية القوانين .

واقترحت الدكتورة هائشة واتب والنصر في الدستور على مشاركة النساء في الخدمة العامة اسوة بالفتى .

وتال الدكتور جابر جاد ان الدستور ينبغي ان يكتفى بالتواعد الكلية والمبادئ الاساسية وان تكون هذه القواعد بمثابة